E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2003/WG.1/11
7 October 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة
بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

التداعيات الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على الأسرة العربية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

التداعيات الاجتماعية لظاهرة العولمة وآثارها على الاسرة العربية

(منظـــور سوســـيولوجي)

د. حسن إسماعيل عبيد
أستاذ علم الاجتماع - مستشار اجتماعي
ابوظبي

استهلال

ما زالت مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية عاكفة على تحديد مفهوم العولمة أو الكوكبة .. ومدى ارتباطه بانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ، كما أن هناك من يربط المفهوم بظهور النظام العالمي الجديد وظهور التكتلات الإقليمية الجديدة (دول الاتحاد الأوروبي) والنمور الصفراء ..فالعولمة يفترض ان تنسب إلى العالم ومن ثم فهي لا تعني العالمية بسبب قربها من عملية التفاعل بين الحضارات والثقافات الأممية على النحو الذي عبر عنه فوكوياما في (نهاية التاريخ) الذي يبشر فيه ببزوغ فجر (إنسانية كونية) في أعقاب انتصار النظام الليبرالي ،وهو يغاير ما طرحه هنتجنتون في كتابه (صراع الحضارات) التي ستتاح فيها الغلبة للثقافة (السابعة) على الحضارات السابقة لها .

وتتفق الكتابات حول العولمة على نحو ما روج له جان جراي صاحب (لعبة النهاية) انه لاسبيل إلى دخول العصر إلا عبر بوابة النموذج الغربي .. بمعنى أن الحداثة الغربية هي المتغير النهائي للبشرية التي لن يكون بوسعها إلا التنفس برئة الاقتصاد الحر ، لذا فان العولمة وفق هذا الفهم نظام يتخطى حدود الدولة والامة والسعي للنفي القاطع للأخريين وإمحاء هواياتهم بعد نزع ملكية الوطن الأمر الذي يجرد الدولة من ملابسها وخصوصياتها لالباسها اللباس الغربي .

وفي ذات السياق يقول مؤلف كتاب (عبقرية الحرية) جاك جوليار (إننا نشهد أبعادا جديدة للصورة واعادة توزيع جديدة للأوراق فكيف يمكن أن نتحدث عن عالم ثالث في ظل النظام العالمي الجديد طالما أن العالم الثاني فقد هويته وتنازل عنها طوعا واختيارا) ... وفي معرض حديثه عن تداعي مجموعة القيم الغربية المتوازنة في الماضي يكاد يصل إلى ما اسماه الزمن المسترد في عالم المتغيرات ويقول ان أسوا ما في النظام العالمي الجديد انه اسلم إدارة الدفة للاقتصاد مما احدث اختلالات في الواقع الاجتماعي للمجتمع الإنساني بأسره 0

راجع ما كتبه هنزكيميل عن عولمة الثقافة الأمريكية ربيع 1998م

إن العولمة بالشكل الذي تطرح فيه نفسها على النسق الغربي كأنها تريد إدخال مجتمعات العالم الثالث إلى عصر (حضارة الفضلات) بقلبها لموازين الأشياء وعكس الآليات المنظمة للمجتمعات الإنسانية على نحو ما تذكرنا به حادثة السيدة والخادمتين باعتباره أن السيدة هي الثقافة وان الخادمتين هما الاقتصاد والسياسة . وان ما جرى ألان في ظل العولمة انقلاب تقوم به الخادمتان ضد السيدة باستيلائهما على السلطة المجتمعية وبشكل يمكن أن يؤدي إلى ردة حضارية .. وعليه فان دور المثقفين وعلماء الاجتماع السياسي ومن في حكمهم مساعدة السيدة على استرداد وضعها الطبيعي واعادة الخادمتين إلى وظيفتهما الأصلية .

ولكن تبقى المعضلة قائمة ما دام النظام العالمي الجديد يظل ممسكا بميزان العدالة مشهرا سيفه الذي يتدلى من فوق الميزان الذي ترجح فيه كفة على الأخرى .. في عصر العدالة الاجتماعية !!

إن العولمة تقود مجتمعات الدول النامية إلى مذبحة تاريخية لا سبيل إلى النجاة منها الا بالعودة إلى حيث ما كانت تسير عليه الأوضاع في الزمان وفي المكان الذي بدا فيه الانقلابيون تحكمهم الهجمي في الاتجاه المعاكس .

د. حسن إسماعيل عبيد

العولمة ...المفهوم والأبعاد :-

أدى سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار حائط برلين إلى حدوث تصدعات هيكلية في البنى الفكرية والتوجيهات السياسية والأيديولوجية بشكل ابرز اطورحات ترى في (النظام العالمي الجديد) النموذج الأوحد على النحو الذي طرحه فوكوياما .. وهكذا دلف مفهوم (العولمة) أو (الكونية) إلى الصدارة ، رغم أن الكثيرين يعتبرون أن للعولمة مرجعية تاريخية تعود إلى البدايات الأولى للقرن الثامن عشر.

تعتبر العولمة بكل المقاييس ظاهرة تاريخية واجتماعية لها تجلياتها وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ..وقد ذاع انتشار هذا المفهوم لدرجة أن اخذ يشغل بال اكثر الاديبات انتشارا كما صار الأكثر تداولا ليس فقط بين المثقفين والبحاثة بل بين العامة من الناس .. فهناك من يفضل (الكوكبية) والبعض يميل ألي مفهوم شمولي الأبعاد باعتبار أن العولمة ليست ظاهرة في حد ذاتها ولكنها نتيجة لتراكمات المعارف الإنسانية عبر حقب التاريخ المختلفة ومن ثم فهي مفهوم يختزن في ثناياه مجموعة من الظواهر والقضايا التي تسهم على نحو أو آخر في إيجاد أرضية تسمح ببناء عالم يشيد على أعمدة قوامها الاعتماد المتبادل بين الدول عبر التكامل الاقتصادي والتقني والسياسي بمعنى انه عالم تشجع فيه التدفقات المالية وتنقل فيه وسائط التكنولوجيا ..وتتدفق فيه المعلومات مما يؤدي إلى الإسراع في عمليات التمازج الحضاري والثقافي بين كافة مجتمعات العالم .

كأن العولمة دعوة لفتح الأبواب على مصاريعها في جميع بقاع العالم ولابد ان ثمة عوامل عديدة أدت إلى انتشار ظاهرة العولمة لعل من أهمها :-

أولا :- التطور الهائل في وسائل المواصلات .

ثانيا :- التحسن السريع في كفاءة اداء الحاسبات الآلية .

ثالثا :- ذيوع وانتشار شبكات المعلومات الرقمية وغيرها (كالإنترنت).

رابعا :- تزايد حجم الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية .

راجع السيد يسن ، الوعي التاريخي والثورة الكونية ،القاهرة 1994م .

ماهـــي العولمـــــة :-

من خلال ما طرح في السطور السابقة يتضح أن العولمة هي عملية اقتصادية ذات أبعـاد سياسية تعبر عن نشاط مكثف هدفه خلق ظروف مواتية تمكن من قيام سوق عالميـــة تـروج داخلها السلع والخدمات ومستلزمات الانتاج الأخرى .

العولمة نذير حركة نشطة .. أشبه بالسيل العارم الذي لاسبيل إلى إرجاعه ..أو الســيطرة عليه .. أنها نبوءة بميلاد عهد جديد (حقبة جديدة) تفرض نفسها علـــى الواقـع الاقتصـادي والسياسي والاجتماعي .. وباختصار شديد يمكن القول أن العولمة تتبدى فـــي حريـة السـلع والعمالة وسريان راس المال وتدفق المعلوماتية FLOW OF FORMATION عـبر الحـدود المحلية والإقليمية والدولية .

لهذا فان الاقتصاد العالمي يتحرك في هذه الحقبة خلال محاور أساسية لعـل مـن أهمـها الاتفاقية العالمية بشان التعرفة الجمركية والتجارة والتي تعرف بالجات (GATT) ممـا يمـهد لظهور الاقتصاد العالمي بمفهومه الشامل .

سبقت الأشرة إلي أن أربع عوامل ساعدت على انتشار مفهوم العولمـــة ومجـالات تطبيقـها كسياسات على ارض الواقع ، مما سبق يتضح من المتعذر تحديد مفهوم العولمـــة باعتبارهـا عملية أو ظاهرة يتخطى حدود الوطن والدولة والإقليم والامة والهوية (النفي القاطع للاخريـن) من خلال سيطرة النموذج الحضاري الغربي الجديد ، وقد يكون مقبولا تعريفها بانها ظـاهرة تقل عما عداها من ظواهر وقوى مؤثرة تسعى لتشيد عالم مبني على صروح مـن الاعتمـاد المتبادل والقائمة على أساس الهيمنة الاقتصادية والتدفقات المالية والتجارية ونقل التكنولوجيـا ونشر المعلوماتية عبر شبكات الاتصال .. ومن هنا فهي سبب وهي نتاج لثـورة المعلوماتيـة وان ظهورها على هذه الشاكلة في مطلع الثمانينات ما كان يمكن أن يحدث لولا التطور الـهائل في نظم الاتصال والمعلوماتية والتحسن المذهل لأجهزة الحاسبات الآلية فاليها يرجع الفضـل في اختراق الحواجز وتخطي الحدود وتجاوز المسافات .. وتحـدي انسـاق ثقافيـة ضاربـة الجذور .

الأكثر أهمية من ذلك ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية بدءا من منطقة التجارة الحرة التي تسمح بالانتقال الحر للسلع بين دول التكتل من خلال تخفيـض القيـود الجمركيـة وتوحيد التعرفة الجمركية وكما هو معلوم أن التكتلات الاقتصادية ما كان لها أن

تتم لولا تشابه النظم الاقتصادية والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي بين دول التكتل .

أن الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي وهو اتجاه راج مؤخرا في كثير من دول العالم التي أخذت تتبنى سياسات اقتصادية تصحيحية ، وذلك للتأقلم مع المستجدات التي روج لها (النظام العالمي الجديد) ، وصندوق النقد والبنك الدولي .

يرى كاتب هذه السطور أن تنامي الوعي الإنساني وارتياد لافاق علمية رحبة زاد من تجربة الإنسان أي أن تفاعل الإنسان مع المحيط الكوني بوعي وكفاءة ساعد الإنسان على اكتشاف الكثير من القوانين ومكنه من التقدم التقني وسهل عليه سبل استخدام التكنولوجيا والقدرة على التعامل مع معطياتها .. كان ثمة مسلمات أدت تدريجيا إلى حركة انتقال كبرى هي التي مهدت لتيار العولمة الكاسح للدخول عبر بوابة الزمن الراهن إلى الزمن الآتي هذا باعتبار العولمة حالة او ظاهرة تتجاوز فيها المجتمعات حدودها لتتوافق مع حرية حركة السلع والخدمات وانتقال الأيدي العاملة وراس المال والخدمات ويتم هذا التجاوز من خلال تطبيق اتفاقية (GATT) (الاتفاقية العامة بشان التعرفة الجمركية والتجارة) .

لعل من المفهوم أن عوامل اجتماعية وثقافية ترافقت مع تيار العولمة الكاسح انها ساهمت في تعزيز الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة .. وذلك لانه ما كان للعولمة الاقتصادية أن تشق طريقها في المجتمع الدولي لولا انتشار الأفكار التحررية المنادية بحرية الفرد وليس بالضرورة حرية المجتمع على حساب الحرية المجتمعية ..كما ان تعدد وجود نظم ديمقراطية أتاحت لمجموعات كبيرة من السكان المستفدين من حق المشاركة في صنع القرار .. ويترافق مع ذلك تنامي إعداد منظمات حقوق الإنسان .. سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية او الدولية .. ولا بد أن انتشار وسائل الإعلام وسبل تدفق المعلوماتية فضلا عن تزايد حركة انتقال الأفراد بين الدول كلها عوامل ساعدت على انتشار الأفكار وعززت من وسائل التواصل الثقافي بين كافة الشعوب .

تأسيسا على ما تقدم يبدو عسيرا محاولة فهم العولمة على أساس أنها حالة أو عملية أو ظاهرة اقتصادية في المقام الأول ولمن هذا العالم الذي يجري إعادة تشكيله وبناءه على الاعتماد المتبادل عن طريق توسيع مجالات التكامل الاقتصادي .. وهو تكامل كان موجودا منذ القدم بدرجات متفاوتة .

العولمة ، الفرص والتحديات ، راجع وثائق الندوة التي نظمتها إدارة البحوث والدراسات لديوان ولي العهد أبو ظبي – 20 –21 أكتوبر 1996 م أبو ظبي

تأثير العولمة على مجتمعات الدول النامية :-

تثار بين حين أخر إفادات حول أن منطق العولمة ينحو إلى استبعاد مجتمعات دول العالم الثالث من السير في طريق العولمة بزعم أن أنماط الثقافة السائدة في المجتمعات لا تنسجم مع القيم الثقافية السائدة في المجتمعات الصناعية إذ أن اندماج شعوب الدول النامية في التيارات الثقافية التي تبشر بها العولمة لا يتيح لتلك الدول فرصا متساوية للسير على قدم وساق في ركب العولمة ، لكن الثابت ان موجة العولمة المندفعة صوب تحرير التجارة وحركة راس المال وتبديل أسس وسائل وأدوات الإنتاج تسير حتما في اتجاه كافة دول العالم بغض النظر عن موقف الدول النامية من العولمة .. فهنالك من يرى ان للعوامة تأثيراتها اللاحقة على مجتمعات تلك الدول ويتمثل ذلك في الآتي :-

1. أنها ستفتح فرصا جديدة لتبادل التجارة والسلع وتوزيع مصادر التمويل .
2. أن العولمة تمكن الدول النامية من سهولة الحصول على التكنولوجيا والخبرة في الميادين الاقتصادية والاستثمارية والمعلوماتية .
3. تمكن العولمة الدول النامية من تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي .

وهنالك رأي مغاير يؤكد أن أضرار العولمة تفوق أي إيجابيات يمكن أن تطال الدول النامية بدليل :-

أولا :- إن العولمة ذات توجه (انتقائي) ومن ثم فان سلعا تنتج في دول بعينها هي التي ستجتاح الدول ألاقل نموا

ثانيا :- أن نظام العولمة لا يسمح إلا للدول ذات القاعدة الصناعية القوية بالتحرك الحر ومن ثم فان إمكانية حركة الاقتصاد الحر تكون محددة بالنسبة لدول العالم الثالث التي لن يكون بمقدورها الانسجام مع (شروط اللعبة) .

ثالثا :- بما انه لا توجد حلول وسطى في ظل العولمة فان الرهان سيكون إما بالكسب أو الخسران .. والخاسر الأكبر والوحيد هو الدول النامية التي لن يتسنى لها أحداث

عبد الله ابر أهيم القويز .. العولمة والتنمية .

التحولات الهيكلية المطلوبة بالسرعة المطلوبة ولا القدرة على تغيير أنظمتها وسياساتها وقوانينها المحلية .

تأسيسا على ما تقدم أكدت معظم الأبحاث والدراسات إن آثار العولمة الاقتصادية ستكون وبالا على المجتمعات الأقل نموا وللتأكيد على ذلك يكفي الأشرة إلى أن عدد من الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود صعد من 11.000 شركة تتحكم أصلا في 82.000 شركة فرعية تابعة يصل حجم مبيعاتها إلى 25% من حجم التجارة العالمية عام 1975م هذا العدد وصل في نهاية 1995 إلي 47.500تتحكم في نحو 307.000شركة تابعة وصل حجم مبيعاتها إلى ما يعادل حجم التجارة العالمية لعام 1990م .. والسبب ببساطة هو تنامي الاستثمارات الأجنبية للدول الصناعية الكبرى بشكل لم يسبق له مثيل مما أدي إلى هيمنة تلك الدول التي ستقدم على الاقتصاد العالمي وكان الباحث الاقتصادي (سمير أمين) قد أوضح أن الدول التي ستقوم بالاستقطاب هي التي تمثل الاحتكارات الخمس وهي:-

1- التدفقات المالية .

2- التقانة.

3- الموارد الطبيعية (بالسيطرة وليس الملكية).

4- وسائل الإعلام .

5- أسلحة الدمار الشامل .

ان القارئ لتقرير التنمية البشرية لعام 1994موما تلاه يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود السباق الاقتصادي العالمي وتوجهه وسأعود إلى توضيح ذلك بعد أن اكمل ما أشرت له عن أوضاع الشركات المتعددة الجنسيات وفي ذلك لا سبيل إلى الإشارة إلى كتابات فيليب غوييت وجيمس روزنا وغيرهم من المفكرين العرب(لجورج طرابيشي) وبرهان غليون وعلي حميدان وسعود ضاهر . أعود للقول ان ثمار العولمة سيفوز بها الأقوى .. حيث يقول يوسف الصايغ "إن ظاهرة العولمة تتمثل في اكمل أقوى تجلياتها في سلوك وقوة الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة الحدود .. إما على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والإعلامي والثقافي فانه تتمثل في ممارسة الدول الصناعية القوية لنفوذ واسع النطاق على المستوى العالمي " .

وبما أن تلك الشركات مملوكة أصلا لتلك الدول فهذا يعني أن تلك الدول ستعرض واقعها على البلدان الأقل نموا .

وتكفي الإشارة إلى أن الناتج القومي الأمريكي تجاوز بمراحل (6) تريلون دولار أي ما يعادل نحو 26% من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي يبلغ 23 تريلون دولار .. وتجئ

اليابان في المرتبة الثانية .. فالاقتصاد الياباني هو ثاني اكبر اقتصاد في العالم يوازي نصف الاقتصاد الأمريكي تقريبا حيث ارتفعت استمارات اليابان الخارجية من 17مليار دولار عام 1980الى 217مليار دولار عام 1990أي 12 ضعفا في عشر سنوات في الوقت الذي قفزت فيه الاستثمارات الأمريكية الخارجية من 110 مليار دولار عام 1980الى 206 مليار دولار عام 1990م .

ويلاحظ أن 90% من الاستثمارات الأجنبية ذهب إلى خزائن 12 بلدا لا تزيد نسبتها عن 8%من دول العالم .

وإذا عدنا إلى واقع الاقتصاد العربي بحسبانه يدخل في نطاق دول العالم الثالث يمكن القول أن صادرات دولة أوروبية صغيرة هي فلندا والتي لا يزيد عدد سكانها على الخمسة ملايين نسمة توازي صادرات الدول العربية مجتمعة البالغ سكانها 270 مليون نسمة .. وان إجمالي الناتج القومي لإسبانيا الذي بلغ في عام 1994م 520 بليون دولار..

نخلص مما تقدم دونما حاجة إلى الاسترسال أن مجتمعات العالم العربي شانها شان بقية مجتمعات الدول النامية ستبقى في حالة (اللاجدوى) والبحث عن المستحيل .. فالعولمة بوصلة تشير إلي اتجاه الأقوى والذي سيمارس إن رضينا أم أبينا سلوكا (تميزيا)وهو يتعامل مع دول غير شريكة ومحكوم عليها ان تقبع في ذيل مقطورة العولمة لتسير بها حيث تشاء ..

إن العولمة لا يمكن إن تخلص البشرية من ويلاتها أو جحيمها المنتظر ومن ثم فان كبش الفداء هو الدول الأقل نموا والأكثر فقرا تباشير طلائع زحف تيار العولمة برزت على السطح بوضوح على شكل أزمات مالية حاقت بالمكسيك عام 1994م ثم لحقت بدول جنوب شرق آسيا عام 1997م ثم البرازيل وروسيا عام 1999م وهي أزمات لايمكن تجاوز حدوثها في الدول النامية عموما والدول العربية (الأقل نموا) على وجه الخصوص التي تعاني من ضعف موقعها على خارطة الاقتصاد العالمي ولهذا فان الكثير من خبراء الاقتصاد يرون إن أزمة الدول النامية عموما والدول العربية تتمحور في آلاتي :-

أولا : أنها تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي .

ثانيا : المعاناة من ضعف علاقاتها الاقتصادية الدولية .

ثالثا : سقوط معظمها في مصيدة القروض والديون الخارجية وارتفاع معدلات خدماتها .

رابعا : تقلب أسعار الصرف وارتفاع أسعار الواردات والفائدة المحلية .

خامسا : تراخي الطلب على صادراتها للدول الصناعية .

❖ نذر العولمة بعد سياتل :-

انعقد الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل بالولايات المتحدة في الفترة من 30 نوفمبر 1999م إلى 1999/12/3م حيث تم التداول بشان ما تم تطبيقه من الاتفاقية التي أقرتها المنظمة في السنوات الماضية إلى جانب البحث في شكل اتفاقية جديدة تعمل على العوامل التي تساعد على تحرير التجارة والأسواق ..

وقد تعرض اجتماع سياتل إلى حملات من النقد والمظاهرات الرافضة لهيمنة الشركات متعددة الجنسية على أوضاع العالم .. حيث تجددت المطالبة بضرورة إبطاء تسارع زحف موجة العولمة بسبب الظلم الذي يترتب على تنفيذ بنود الاتفاقية والذي سيقع على كاهل الدول النامية وهي مطالبة كانت قد وردت في إعلان مراكش في إبريل 1994م تتخلص في ضرورة منح معظم الدول النامية وقتا يسمح لها إعادة صياغة هياكلها الاقتصادية بما يتواءم مع إمكانياتها ومواردها المحدودة قبل إن تغرق في محيط العولمة والتي تهتدي بشعار "أسواق بلا قيود وتجارة بلا حدود " .

في مدينة سياتل قدمت مجموعة إلي 15 والتي تمثل تجمع يضم 17 دولة نامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ورقة عمل لمؤتمر سياتل كان أهم ما جاء فيها :-

1- إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تطالب بضرورة إزالة كل حواجز السوق التي تعترض صادرات الدول النامية والأقل نموا قدر الإمكان .

2- ضرورة انتهاج الشفافية والنهوض بوسائل المعونة الفنية لزيادة فرص تجارة الدول النامية .

3- تحسن المعاملات التفضيلية لمنتجات التصدير للدول الأقل نموا وعدم المعاملة بالمثل .

وردت هذه النقاط الثلاث ضمنا في المادة (36) من اتفاقية الجات لعام 1994م.. ولكن وبعد مرور خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية تأكد أن الدول النامية لم تشهد أي آثار إيجابية بل تبين انه ستواجه بمخاطر لا سبيل إلى التكهن بنتائجها ولعل هذا ما سبب الحرج لاجتماع سياتل .. حيث تبين أن الدول النامية والتي تضم 71% من سكان العالم دخلت في نفق العولمة المظلم وان قرابة 4 مليار نسمة أي اكثر من نصف سكان العالم يعيشون في الدول النامية لن يفلت منهم ألا اكثر حظا من الموت في محيط العولمة . وسنعطي مثالا بالدول الإفريقية جيث بلغ معدل النمو في البلدان الإفريقية عام 1998م 4.6% وهي نسبة اقل مما

تحقق عام 1997م وهي 4.8% والمؤشرات تبين أن معدل النمو في تراجع مستمر كما أن الأداء الاقتصادي دون المستوى المطلوب لرفع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ .. كذلك تبين الدراسات أن نمو صادرات الدول الإفريقية ما زال ضعيفا ويفتقر إلى التنوع بسبب اعتماده على الزراعة .

نذر العولمة وتأثيرها على المجتمعات العربية

القارئ للتقرير الاقتصادي العربي السنوي الذي تعده وتشرف عليه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) فضلا عن مساهمات متميزة لعدد من الباحثين ، يلاحظ أن هذا التقرير يتعامل مع الدول العربية باعتبار أنها تمثل كيانا أو إقليما من أقاليم العالم يمتلك خصائص وسمات مميزة على غير ما كان ينظر إليه في السابق حيث تم تقسيم الدول العربية وفق اعتبارات اقتصادية وجغرافية وديمقراطية بحتة ولا حاجة لنا في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي لمجتمعات الدول العربية لا لشيء إلا انه لا يدخل في سياق موضوع الدراسة خصوصا أن تاثير العولمة على المجتمعات العربية لا يختلف كثيرا عن تأثيرات العولمة على بلدان الدول النامية على النحو الذي أشرنا إليه سلفا .. ولكن باختصار يمكن القول انه لا تتوفر بيانات (حديثة) كافية ودقيقة تبين حقيقة الواقع الاقتصادي العربي وما يتصل به كحجم القوى العاملة ومستوى الأمية ولكن ثمة اتفاق في الرأي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظلت على مدى العقود الثلاث الماضية تمثل قضية محورية في جميع الأقطار العربية وقد أبانت التجارب أن النمو الاقتصادي في معظم دول المنطقة ليس له علاقة مباشرة بأحداث تنمية بشرية حقيقية مع أن التنمية البشرية تعد الضامن لاستمرارية هذا النمو على المدى الطويل فالتنمية البشرية لا سبيل إليها في أي مجتمع إلا عبر استخدام امثل للموارد المتاحة في الدولة بهدف أساسي يعمل على زيادة دخل المواطن وانتاجه فضلا عن رفع كفاءة الخدمات الأساسية والضرورية لأفراد المجتمع .

إن المجتمعات العربية والتي يبلغ عدد سكانها نحو 275 مليون نسمة ستواجه بتحديات نذر العولمة وطوفانها الكاسح مما يلحق لا محالة أضرارا بالغة بكافة خطط ومشروعات التنمية البشرية فيها .. فإذا كانت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تحقق النجاحات المتوقعة طوال العقود الثلاث الماضية فان الأوضاع كما تشير ستزداد سوءا في ظل تداعيات العولمة .. وستكون الاسرة العربية الضحية رقم واحد .

إن الوطن العربي كان ومازال يرزح تحت وطأة العديد من المشاكل لعل من أهمها :-

1 -حالة التجزئة التي تسبب فيها الاستعمار والتي استمرت نحو قرن من الزمان .

2- استفحال النزاعات الإقليمية والخلافات السياسية بين كافة الدول العربية .

3- تبديد الثروات والموارد والإنفاق على التسلح .

4- هجرة الأدمغة العربية إلى خارج الوطن العربي .

وذا أخضعنا إلى ذلك عوامل أخرى مكمله لن يكون متعذرا فهم وتحليل واقع المجتمعات العربية أو التنبؤ بما سيكون عليه الحال خلال العقد القادم .

إن حاجة الدول العربية لاعادة ترتيب بيوتها من الداخل ضرورة تحتمها التحديات التي تنتظرها والتي لا مفر منها .

راجع كتابات رغيد العلم .

التداعيات الاجتماعية للعولمة:-

بالرغم ان ظاهرة العولمة شغلت كثيرا من المفكرين ورجال الاقتصاد ومركز البحث العلمي الا ان المتتبع يلاحظ انحياز معظم ما كتب من أبحاث ودراسات وإصدارات الى جانب الآثار الاقتصادية والتجارية للعولمة 00 كأن العامل الاقتصادي أو بعبارة أدق الآثار الاقتصادية للعولمة كانت ولا تزال محورا تدور حوله معظم النشاطات الفكرية المهتمة بالعولمة .. ومع الإقرار بأهمية المحور الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية للاتفاقية الدولية للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) الا ان أهمية الجانب الاقتصادي لا يفترض ان تحول دون الانتباه الى المخاطر المجتمعية التي تترتب على العولمة .. والثابت ان أي إيجابيات محتملة للعولمة لن تطال الا دولا محددة وشرائح بعينها جراء هيمنة الشركات متعددة الجنسيات وتغليب قيم الربح والخسارة على سائر المعايير الأخرى .

لعله من اللافت للنظر ان حركات سياسية ومؤسسات اقتصادية نشطت في الآونة الأخيرة وقادت حملات معارضة جماعية ضد العولمة .. كما حدث في سياتل وجنيف ويبقى السؤال لماذا تواجه العولمة رفضا متزايدا ؟؟

للإجابة على هذا التساؤل يتعين تسليط الضوء على أهم التحديات والأثار الاجتماعية التي ستنجم عن ظاهرة العولمة

العولمة واللامعيارية الاجتماعية :

يشير اصطلاح اللامعيارية الاجتماعية الى الحالة التي تتميع بسببها بعض أو الجزء الاكبر من القيم الضابطة للسلوكيات الفردية والمجتمعية مما يؤدي الى حدوث اختلالات في البناء المجتمعي وتنجم عنها العديد من الظواهر المناهضة للأمن الاجتماعي 0

لعله ليس من الموضوعية في شئ ان تتحول العولمة الى شماعة تعلق فيها كل تراكمات الفشل في إشباع احتياجات أفراد المجتمع المادية والمعنوية من خلال انفاذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم الثالث والتي باتت ومنذ عقود طويلة تعاني من أعراض التخلف الاقتصادي بسبب التراجع المتواصل في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن لعله من الموضوعية الاشارة الى ان هبوب رياح العولمة سيحمل معه نذير ويلات اخرى تضاف الى حصاد العقود الماضية ..

تشير بعض التقارير الإقليمية والدولية ان الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ستقود حملات تنافسية هدفها أحكام الهيمنة الاقتصادية على كافة جوانب الحياة 00 ولهذا ستظل ظاهرة (اللامعيارية الأخلاقية) براسها 00 وسيكون تأثيراها واضحا على الأوضاع الأمنية في معظم مجتمعات الدول النامية 00 وتضيف تلك التقارير ان **العولمة** بالإضافة الى فتح الأسواق نجدها من خلال بنود اتفاقية الجات أمنت على حماية الملكية الفكرية وتجارة الخدمات هذا يعني ان الثقافات ستصبح عرضة للتسويق على نطاق عالمي 00 بمعنى ان **عولمة الثقافة** تعد أحد أهم الآثار الاجتماعية للعولمة حيث ستتاح الدول القوية اختراق المجالات الثقافية للدول الأضعف والتأثير على أنماط الثقافات المحلية عبر تفوق الثقافات فوق القومية (1) ويترافق مع تلك الإفرازات تنامي الفجوة الثقافية بين مجتمعات الشمال والجنوب ، ان كل الدلائل تشير الى ان العديد من المخاطر التي تهدد منظومة التنمية الثقافية والاجتماعية ستحدث بفعل تداعيات العولمة

اعود للقول ان ثمة مؤشرات يمكن الاستدلال بها لاثار التداعيات الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها عل الأفراد والجماعات في الدول النامية تتمثل في :-

استغلال الفقر

على الرغم من بعض المنجز في ميادين التنمية البشرية ما زال شبح الفقر يخيم على ملايين البشر من سكان المعمورة والفقر هنا لا يتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات الضرورية بل عدم توفر الفرص لأي خيارات متاحة 0 يشير تقرير التنمية البشرية الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ان زهاء 100 مليون نسمة يحاصرهم الجوع وان 50 مليون نسمة اضطروا الى الفرار من ديارهم بسبب مضاعفات الفقر 00 ذلك ان الفقر يقلل من فرص البشر ليعيشوا حياة طويلة جيدة ومستقرة فضلا عن انه يحول دون الحيوية والخلق والإبداع 0

ففي ظل العولمة سيجد اكثر من بليون فرد أنفسهم خارج دائرة الاستهلاك أي عدم القدرة على إشباع حاجاتهم الأساسية في الحصول على مياه شرب نقية او خدمات صحية ومساكن مناسبة أو تعليم وغذاء كافيين

---

(1) سيف علي الجروان ، العولمة الاقتصادية واختراقها الحدود القومية للدول – نشرة منتدى الفكر العربي ، العدد 155 أغسطس 1998

تأسيسا على ما تقدم نجد ان المنظمة الدولية رفعت شعار استئصال الفقر كـــأحد أهـــم توصيات الداعية الى ضرورة وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية راشدة تعمل أولا وقبل كل شـــئ على وضع وتنفيذ خطط ترمي الى استئصال الفقر ذلك لان كل الدلائل تشير الى تزايد إعـــداد ضحايا الفقر سيتفاقم عددهم مع الألفية الثالثة بسبب تداعيات العولمة .

الانفلات الأمني وتزايد معدلات الجرائم

يعتبر الأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل أحد أهم الركـــائز التـــي تكفـــل الاســـتقرار الاجتماعي مما يضمن نجاح أي مشروعات للتنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة ، ولـــهذا يعتـــبر الأمن عاملا هاما من عوامل النهضة والتقدم الاجتماعي والحضاري لأي مجتمع ، وبســـبب ان العولمة تعمل على تفكيك مؤسسات العمل الاجتماعي واعادة هيكله المنظمـــات فـــان النتيجـــة الحتمية هي تراجع قطاع الخدمات الاجتماعية الى أدنى مستوى .

تأسيسا على ما تقد م فان المجرمين سيجنون ثمار العولمة .. و سيتضاعف عدد تجـــار المخدرات وضحايا تعاطيها الى نسب غير مسبوقة .. ولا بد أن النشـــاط التجـــاري المحمـــوم للشركات متعددة الجنسيات سيزيد من جرائم غســـيل الأمـــوال وتجـــارة الســـلاح والاتجـــار بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

في ذات السياق تبين أن معدل الجرائم ذات العلاقة بالمخدرات ارتفع من 4 جرائم لكـــل 100.00 شخص في عام 1997 بيلاروسيا الى28 جريمة عام 1990 وان هناك 500.00 امرأة وفتـــاة يتم استغلالهم جنسيا من خلال عمليات الاتجار بالنساء .. وإذا أضفنا الى ذلك مشكلات التفكـــك الأسرى واعداد الأحداث المارقين والمنحرفين يتبين لنا بوضوح ان الأمن الاجتماعي ســـيواجه العديد من المخاطر كما أن الألفية الثالثة ستشهد تزايد ملحوظا في نفوذ الجريمة المنظمة والتي تحصد 1.5 تريليون دولار سنويا وبلغ عائد الاتجار بالفتيات والنساء نحو 7 بلايين دولار وذلك من أجل استغلالهن جنسيا وتشير الدلائل أن العولمة ستفتح الباب علـــى مصرعيـــه لازدهـــار التجارة الرخيصة عبر شبكة الانترنت حيث يكون من السهولة بمكـــان ترويـــج المخـــدرات والاتجار بالأسلحة والنساء وغسيل الأموال الذي يقدره صندوق النقد الدولي بما يعادل 4% مـــن الناتج العالمي .. أما آثار كل تلك الانحرافات السلوكية والجرمية يمكن إخفائها بمجرد لمســـــه على (فارة) الحاسوب !!

تمثل **الجريمة المنظمة** أحد اكبر المخاطر التي ستهدد المجتمعات جراء تيار العولمة حيث بدأ بالفعل نفوذها في تزايد مستمر عبر شبكات منتشرة هنا وهنالك ويقدر الخبراء ان الجريمة المنظمة تحصد سنويا نحو 1.5 تريليون دولار .. ولن يكون عسيرا على شبكات الجريمة المنظمة علي مدى السنوات القادمة المشاركة في تلويث البيئة ودفن المخلفات النووية في أراضى الدول الفقيرة من خلال توريط متخذي القرار ورجال الشرطة في خططها وبرامجها بما يزيد من نفوذها ولا يتسع المجال للإفاضة حول الانفلات الأمني .. وتأثير العولمة على مجريات الأمن المجتمعي بمفهومه الشامل .. بما في ذلك مهددات الأمن البيئي وذلك بسبب تصاعد نسب الغازات مما يضر بالغلاف الجوي ، أن ظاهرة دفن النفايات النووية في أعماق البحار والمناطق الصحراوية في بعض الدول النامية تعد من المخاطر التي لا يمكن السكوت عنها بسبب النتائج الوخيمة التي ستترتب عليها متى أتيحت للشركات متعددة الجنسيات فرص اختراق الحدود بسبب التسهيلات الجمركية وفك القيود بسبب عدم سيطرة الدول على حدودها ومياهها الإقليمية :

انه من الأهمية بمكان التأكيد ان الفساد والجريمة سيكونان شعارا للألفية الثالثة إذ سيصبح بمقدور الجريمة المنظمة التكيف مع كافة المتغيرات التي تبشر بها العولمة وبناء عليه فان الجريمة المنظمة ستستثمر لا محالة وبشكل نموذجي التفاوت الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي سينشأ بين دول الشمال والجنوب ' وفي ذلك يشير د. صفوت حاتم انه سيكون بمقدور الشركات الكبرى وأقطاب الجريمة شراء الحكومات والمنظمات والهيئات التشريعية لضمان حماية الجريمة والمجرمين ومن ثم فان بلد يعاني سكانه من ويلات الحروب سيجد سكانه ما يساعدهم على الهروب .

وكما سيجد الفقراء في الدول النامية . شبكات الدعارة العالمية في انتظارهم لحاجة سوق الجنس الى الأجساد والأعضاء لنقلها عبر الحدود .. في عالم تحكمه (حكومة عالمية) سيكون متيسرا تهريب المخدرات ودفن النفايات النووية وتهريب الأغذية واللحوم الفاسدة .

تأكيداً على ما تقدم انتقد بشدة رئيس وزراء ماليزيا العولمة باعتبارها ظاهرة تعود بالنفع على الدول الغنية على حساب الدول النامية وقد حذر مهاتير محمد من الآثار الناجمة على تحرير التجارة العالمية و أضاف " إن القول الأعمى بعقيدة ليست حتى الآن مجرد عقيدة .. هو أمر غير مقبول وساذج وبغاية الخطورة " كما أبان أن العولمة تعني ان السلع القادمة من العالم المتقدم تتمتع الحركة والدخول للدول النامية .. ومهما يقال عن إيجابيات العولمة فان كل الذرائع ضد مصلحتنا ... ومن ثم فان الخطوة الخاطئة يمكن أن تؤدي الى كارثة(1)

ان هنالك مطالبات لابد أن يوضع في الحسبان حجم التكلفة والخسارة الاجتماعية المترتبة على ظاهرة العولمة بسبب سياسات الإغراق الاقتصادي العالمي .

والسؤال المطروح هل يقبل أصحاب الشركات متعددة الجنسيات حرية مرور للخدمات الاجتماعية بين الدول بنفس الطريقة التي يوافقون بها عن حرية مرور السلع ؟؟

---

(1) راجع خطاب وزراء ماليزيا الاثنين 20 /8/ 2000 – مؤتمر مؤسسة الحواريين الشمال والجنوب الذي عقد في جنوب في ما بوتو عاصمة موزمبيق0

العولمة وتدهور خدمات الرعاية الاجتماعية :

يرتبط بحالة انفلات الأمن المجتمعي وتزايد معدلات الجريمة والانحرافات السلوكية بكافة أنماطها وأشكالها 00 ظاهرة اخرى ونعني بها تراجع المساعدات الاجتماعية بحسبانها أهم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد والجماعات المحتاجة ذلك لان الدولة الناجحة كما هو معلوم هي دولة الخدمات المتميزة .. والرعاية الاجتماعية تتمثل في مجموعة الجهود التي تبذلها الدولة لمساعدة أفراد المجتمع لتحقيق أمانيهم للعيش الكريم وفي نطاق الحد الأدنى الذي يتيح للإنسان الحصول على ضروريات الحياة .. ونعني به حق التعليم والخدمات الصحية ، والرعاية والتأهيل الاجتماعي والترفيه .

إن أي دعم أو مساعدات تقدمها الدولة للمستحقين من أفراد المجتمع إنما يحسب في خانة التكافل والترابط الاجتماعي .. كأحد أهم ركائز الأمن الاجتماعي .

وتشير كل الدلائل أن العولمة ستوفر فرص تقدم انساني لم يحدث من قبل ولكنها في ذات الوقت ستدعم وبقوة الآلة الضاغطة على ملايين البشر مما يؤدي الى انكماشهم ومن ثم تهميشهم ويتم ذلك من خلال إدماج الاقتصاد والثقافة والاقتصاد والخدمات الاجتماعية .. ذلك لان قانون قوى السوق لا يعترف الا بالأقوى اقتصاديا ولا يعبأ ألا بمنطق الربح والخسارة .. ومن ثم فان العدالة والرفاهية الاجتماعية ستفقد دورها الهام للإبقاء على المجتمعات مستقرة ومتماسكة .

تجمع الآراء ان العولمة لا تخرج عن كونها تجسيد لصراع حتمي بين القوى الاقتصادية حيث يسعى كل طرف من الأطراف المتصارعة لتحقيق اكبر قدر من الأرباح على حساب الأطراف الأخرى .. وستكون الضحية الأولى والأخيرة مجتمعات الدول النامية فالشائع انه عندما تتصارع الأفيال فان الحشيش وصغار النباتات هم ضحية هذا الاحتراب .. ورب قائل ان الدولة الوطنية ستستحيل الى قزم صغير لن يقوى على مواجهة الشركات متعددة الجنسيات .. وهنا تكفي الاشارة الى ما توردة الأنباء عن اندماج الشركات العملاقة لتكون شركة واحدة .. فها هي مرسيدس بنز الألمانية اشترت شركة كريزلر الأمريكية مقابل 34 مليار دولار .. كما اشترت شركة (ترافلار) سيتي بنك مقابل 82.9 مليار دولار وفي سياق ذات الصراع المحموم اشترت شركة (ساندوز) للأدوية شركة (سيبا)مقابل 36.3مليار دولار .. وتتحدث الأوساط المالية عن صفقة شراء بنك ميتسوبيشي لبنك طوكيو مقابل 33.8 مليار دولاركما اشتر اتحاد البنوك السويسرية بنك (سوستيه) السويسري نظير 24.3 مليار دولار

لا يخفي على القارئ ان هذه الاندماجات العملاقة هي التي ستحول دول بعينها الى مجرد دول قزمية .. وواضح للعيان ان الهدف الاستراتيجي من وراء هذه الاندماجات هو الاستفادة القصوى من بنود اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة والتنمية الأمر الذي سيساعد على اجتياح الدول النامية وتكسير كافة الحواجز التي ربما تعرقل اندفاع هذا التيار الكاسح .

ان القارئ لأرصدة أي من تلك الشركات المندمجة يلاحظ أنها تفوق ميزانيات بعض الدول الصناعية وليس الدول النامية فحسب ؟ فمثلا نجد ام حجم معاملات شركة جنرال موتورز يفوق مجمل الناتج القومي لكل من أثيوبيا والصومال وارتيريا .. وان حجم معاملات شركة تايوتا اليابانية يفوق مجمل الناتج القومي لدولة كالبرتغال !!

وهكذا في عصر العولمة سيصبح الاقتصاد العالمي مباشرة في قبضة مائتي شركة عملاقة في الدول الخمس الصناعية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا ، ألمانيا ، فرنسا واليابان .

العولمة ... ثم ماذا بعد ؟؟

قد يتساءل القارئ .. هل من سبل الى مواجهة تيار العولمة ؟ وإذا كان ذلـــك فلمـــاذا 00وكيف ؟ يرى البعض ان مواجهة العولمة لا سبيل اليها الا بقيام تكتل عالمي مضاد وانتـــهاج آليات تتمثل في تكتلات إقليمية قد يأخذ بأي من الخيارات الآتية :

أولا : توسيع نطاق المشاركة الديمقراطية وانفاذ مشروعات التنمية المستدامة في الدول الدول النامية 0

ثانيا : تهيئة مناخ صحي يساعد على صعود نخب وطنية جديدة لمواقع قيادية وانتهاج أساليب علمية مبتكرة للعمل السياسي والاقتصادي .

ثالثا : إتاحة فرص أوسع لمنظمات المجتمع المدني (الأهلي) وتوسيع قنوات التعاون ومع مؤسسات الدولة من خلال شراكه حقيقية .

رابعا : دعم جمعيات حماية المستهلك لتقف ضد طغيان الاحتكارات العالمية ولتقليل مخاطر منافسة الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوهمية .

خامسا : المطالبة بانتقال الخدمات الاجتماعية في مقابل حرية انتقال السلع مع ضرورة تامين شبكات الحماية المجتمعية .

سادسا : العمل على سن تشريعات جديد لضمان حقوق الإنسان في الحياة في كنـــف نظـــام اجتماعي جديد يؤمن للفرد حق الحصول على أساسيات وضروريات الحياة .

سابعا : تشجيع ودعم المنظمات المناهضة لتدمير البيئة .. كالسلام الأخضر وغيرها .

ثامنا : أهمية الترويج لثقافة السلام .. كثقافة حضارية مناوئة لثقافة الحروب والصراعـــات لتأصيل مفهوم السلام كقيمة حضارية .

الأسرة العربية وتحديات العولمة

تنطلق معالجتنا لواقع الاسرة العربية من منظور دراسة وتحليل (النظام الأسرى)
فالأسرة كما يراها "وليم اوجبرن" W . Ogbern رابطة اجتماعية قدمها زوج وزوجته وأطفالهما أو بدون أطفال .. وقد تتكون الاسرة من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة مع أطفالها ، كما قد يتسع نطاقها ليضم بعض الأقارب أو الأحفاد يضمهم سقف واحد . لعله من المعلوم ان أركان أي مجتمع تنهض على مجموعة من النظم من أهمها :-

1- النظام الاقتصادي .
2- النظام السياسي
3- النظام الاجتماعي

وقد أدى تطور المجتمعات الإنسانية المعاصرة إلي ظهور نظم فرعية تندرج تحت طائلة أي من النظم الرئيسية المشار إليها .. ويرى بعض علماء الانتربولوجيا Cultural Anthropology إن قضايا الاسرة لا يمكن أن تدرس لذاتها في منأى عن السياسة الاجتماعية للدولة .

خصائص ووظائف الاسرة العربية :-

لا تختلف خصائص ووظائف الاسرة العربية عن ما عداها من اسر ، فالأسرة تعتبر اول واهم يتخلق منها المجتمع وهي أهم نظام اجتماعي اجتماعية من حيث عموميته وانتشاره واستمراريته وارتباطاته بكل شئون الحياة الإنسانية .
ويتفق علماء الاجتماع العائلي ان للأسرة وظائف رئيسية أربع هي :

1- الوظيفة الاجتماعية .
2- الوظيفة الدينية والأخلاقية .
3- الوظيفة الاقتصادية .
4- الوظيفة البيولوجية

في إطار هذا الفهم يمكن القول ان الاسرة مثل الكيان العام الذي تتشكل به ومعه ومن خلاله جماع القيم والعادات وكل انساق الموروث الاجتماعي الذي تجسده الثقافة الكلية للمجتمع ويكتسب أفراده الخصائص وأنماط السلوك اليومي الذي يميزهم عما عداهم من المجتمعات .. فالأسرة هي الحاضنة الأساسية للمجتمع وهي مستودع للموروث الثقافي والحضاري لكل مجتمع انساني .

ويلاحظ أن "النظام الأسرى " يتداخل مع الأنظمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية السالكة في المجتمع ومن ثم فهو يؤثر فيها ويتأثر بمعطياتها سلبا وايجابا ومه أهمية الوظائف العديدة والهامة التي تطلع بها الاسرة العربية وفي إطار معالجتنا لتحديات العولمة وتأثيراتها على الاسرة ربما يكون هاما التركيز على الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة ومدى تأثرهما بتداعيات العولمة .

لقد كان معروفا وحتى وقت قريب خاصة في المناطق الريفية ان الاسرة العربية وحدة إنتاجية بسبب قدرتها على إشباع احتياجات أفرادها من خلال الإنتاج العائلي فضلا عن قيامها بدورها كاملا في تنشئة الأبناء وتربيتهم في إطار قيم الثقافة الكلية السارية في المجتمع ، ولكن مع تنامي ظاهرة النمو الحضاري وكنتيجة حتمية لحركة التغير الاجتماعي بدأت ملامح النظلم الأسرى التقليدي تتبدل كما ان الاسرة أخذت تدريجيا تحل محل الاسرة الممتدة .

كان منطقيا ان واقع التقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي فرض قيم الربح والخسارة ومن ثم برزت قيم التسوق وبسببها بدأت ملامح الصراع من اجل المنفعة تطل برأسها في ظهور وتنامي النزعة الفردية على حساب المصالح تحولت وظيفة الاسرة وادائها فرديا بعد ان كان جماعيا .

كذلك لقد أدى خروج المرأة للعمل خارج نطاق الاسرة تتولى تبدلات لاهم الوظائف التي تقوم بها ولم يكن ثمة خيار الا أن تتولى الاجتماعية المؤسسات التربية والتعليم القيام بمهام كانت تتولاها الاسرة .. ولا شك أن الاسرة المعاصرة أخذت في الاستفادة من التطور التقني لتخفيف أعباء الحياة الأسرية .. ولا مندوحة من القول ان واقع الاسرة العربية في إطلر المتغيرات هذه يختلف من مجتمع عربي الى مجتمع آخر ولكن بشكل عام يمكن القول ان الاسرة العالمية شانها شان المجتمعات العربية تمر بمرحلة تحول بسبب التغيرات السريعة والمتلاحقة ذات الأبعاد الإقليمية والدولية وهي متغيرات لها منطلقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأدى تفاعل هذه المتغيرات الى إصابة الاسرة العربية بكثير من المؤثرات وتشير كل الدلائل أن طلائع الألفية الثالثة ستحمل معها متغيرات من نوع آخر سيثر بدورة

عددا من المشكلات الأسرية لعل من أهمها تفشي الأنانية وانحسار العواطف وتزايد عوامل التفكك الأسرى وضعف المشاعر الإنسانية وبشكل سيضر كثيرا بقيم الأصالة والتكافل والانتماء الأسرى.

لقد أدى تفاقم المشكلات الاجتماعية التي برزت للسطح في الربع الاخيرمن القرن العشرية الى تعالى أصوات المصلحين ورجال الذين وعلماء الاجتماع ورجال السياسة دفاعا عن المخاطر التي تهدد الاسرة وكان ان استجاب المجتمع الدولي لتلك المطالب فأصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم 82/44 باعتبار عام 1994م سنة دولية للأسرة وحددت شعار السنة الدولية للاحتفال بالأسرة .. الموارد والمسؤوليات في عالم متغير وتمت مناشدة كافة دول العالم لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الاسرة من المخاطر التي تواجهها وذلك ضمن تدابير عديدة لعل من أهمها:-

أولا : ان تعمل الحكومات جنبا الى جنب مع المنظمات الأهلية والتطوعية على تهيئة الظروف التي تمكن الاسرة من ان تصبح أداة لصياغة القيم والأنماط السلوكية المعبر عن الثقافة السائدة في المجتمع .

ثانيا : مساعدة الاسرة على حماية أفرادها ووقايتهم ورعاية أفرادها خصوصا الأطفال والمسنين والمعوقين والعمل على تخفيف حدة التوتر الناجم عن إشباع المطالب المستمرة لأفراد .

ثالثا : سن واعادة صياغة القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تضمن سريان الأمن الاجتماعي للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع عموما والأسرة على وجه الخصوص .

اثر التغيرات المحتملة في عصر العولمة على الاسرة والمجتمع :

إذا كان فكر العولمة يمهد الطريق لسيادة عالمية تدعم السياسات لتوصل البشرية الى مشارف الألفية الثالثة ، فان النتيجة المتوخاة هي تذويب الدول وصهر الكيانات والقوميات في بوتقة (الكونية) بمعنى ان هذا الفكر الكوني ينهض على ما يلي :-

(أ) العلم والتكنولوجيا .

(ب) عالمية الاقتصاد .

وما يعاب على فكرة العولمة تجاهلها (للخصوصية الثقافية) ومن ثم ترويحها لفكر ثقافي عالمي غالبا ما يتناقض مع قناعات المجتمعات الإسلامية المنبت وعربية التوجه وان دلف طوفان العولمة في اتجاه المجتمعات العربية ، فان الاسرة العربية وهي خط الدفاع الأول ستكون اول من يهدده العرق !! وبالتالي فان النظام الأسرى بما يحتوي من وعاء يضم جماع

القيم الدينية والعادات والتقاليد ستتعرض للذوبان وقد يتساءل القارئ .. وماذا ستمون النتيجة للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول .. لان العولمة الاقتصادية لم تلقى بالا للبعد الاجتماعي .. فان المجتمع سيكون في حلبة السباق ونعني بذلك كل البناء الاجتماعي سيتعرض لتهددات لايمكن لاحد ان يتصور مداها ..

ان كل الدلائل تشير ان (البطالة) الواسعة النطاق ستكون من ابرز آثار التغيرات المحتملة وستصل الى أعلى معدلات لها على الإطلاق كما يتسبب العجز الكبير في موازين المدفوعات وزيادة نسب التضخم وتدني مستويات الدخل القومي والفردي في حالة (انفلات اجتماعي) سيفضي الى أهم ظاهرتين تهددان الاسرة والمجتمع وهما :-

أولا : مشكلات التفكك الأسرى :-

يحدث التفكك الأسرى بسبب مجموعة من العوامل الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية وقد افاض كل من تاكلوت بارسونز وروبورت ميرتون في تأكيد ان التفكك الأسرى مرجعه خلل في الوظيفة السوسيولوجية للأسرة وتراجع الأداء وتدني الفعالية فاستقرار أي أسرة رهين بقيام مل فرد من أفرادها بدوره تبعا للمكانة التي يحتلها ويترافق مع تخلي الاسرة عن دورها ضعف الضوابط الاجتماعية التي تحكم سلوك أفرادها فينشأ النزاع والصراع المعلن او المستتر كذلك نجد ان تدفق المعلوماتية وشيوع قيم الثقافة العابرة الحدود دون رقيب أو حسيب سيتهئ المناخ لخلق تباينات بين الأجيال وفي رؤيتهم للحياة سواء داخل او خارج نطاق الاسرة .

يرى ميرتون ان النزاع الزوجي الذي غالبا ما يحدث بسبب الجفاء والإحباط يقود الى توسيع نطاق الخلافات الأسرية وفي ذلك يضيف منجر ان تنامي الرغبة في الطلاق وتاجيا اتخاذ القرار يضاعف من الكراهية الصامتة التي غالبا ما يتسبب فيها البرد او العجز الجنسي وعوامل اخرى عديدة تمثل القشة التي تطيح باركان الحياة الأسرية بعد نيلها من السياج الأسرى .

ان تنامي السلوكيات الانحرافية الخارجة عن قواعد الضبط الاجتماعي والقانوني تعد من اكبر ما يتسبب في التفكك الأسرى كما تشير الى ذلك العديد من الأبحاث والدراسات التي تدخل في نطاق علم الاجتماع الأسرى ، ويضاف الى ذلك تهتك القيم الدينية والأخلاقية كأحد أهم العوامل المسببة للتفكك الأسرى .

ثانيا : تفاقم معدلات الجريمة :

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية عرفتها كافة المجتمعات الإنسانية منذ بدء الخليقة ولكن أشكالها ومعدلاتها اختلف باختلاف مراحل التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والتقني الحادثة في كل مجتمع ومع كثرة ما كتب على الجريمة وأنماطها إلا أن الخطر القادم مع تيار العولمة والذي سيفتك بالأسرة يتمثل في المخدرات إذ تشير الدلائل وقرائن الأحوال أن المواد المخدرة ستجذب الشباب وبسبب حملات الترويج سيقبل عليها الشباب في مسعى لتجاوز الاحباطات والقلق والشعور بالعدمية ومع تنوع أصناف المخدرات إلا أن انتشار الكوكايين

والهيروين والمخدرات المخلقة والمركبة سيكون جسر عبور الشباب للإدمان وبزيادة الطلب على المخدرات سيرتفع عدد المدمنين وضحايا تعاطي السموم .

إن خطورة تعاطي المخدرات تتبدى ليس من خلال الموت الذي يواجه المدمن ولكن من تفاقم الأمراض العقلية والنفسية وارتباطه بتفشي الأمراض الجنسية

(كالإيدز). لقد دقت اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات ومقرها في العاصمة النمساوية ناقوس الخطر داعية المجتمع الدولي للبحث عم افضل سبل الوقاية من تعاطي هذه السموم .

إن القارى للتقارير الجنائية التي تصدر من المكتب العربي لمكافحة المخدرات التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب يستشعر المخاطر التي ستواجه الاسرة العربية في ظل تداعيات العولمة ، وهي مخاطر لا سبيل إلى التكهن بحجمها وتأثيراتها على المجتمع .. إلا بانتهاج سياسة وقائية شاملة من خلال التطبيق الفعال للاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي اقرها مجلس وزراء الداخلية العرب قبل سنوات ويجري تعديلها حاليا .

Karl memmimgen ,The Human Mind . Spinet Hall .N.v.P.76

ثالثا : تشـــــــــــــرذم العائلة :

آثار تطور تقنية الهندسة الوراثية عقب ظهورها عام الى 1971 مخاوف العديد من مراكـــز البحث العلمي من تطبيقاتها على الأصعدة الاجتماعية جراء عمليات تحـــول أحيـــاء مجهريـــة بإدخال بعض المؤثرات الوراثية عليها إلى نتائج من الصعب التكهن بآثارها ، ومكمن الخـــوف بان علماء صهاينة يقفون وراء تطوير مجالات الهندسة الوراثية لترويج نتائجها لصالح الكيـــان الصهيوني .

ويتمثل ذلك في استخدام تقنية الهندسة الوراثية لتفتيت كيان الاسرة العربيـــة والقضـــاء علـــى الحياة الأسرية بأسرها .

ان شعورا طاغيا يجتاح العديد من المهتمين بالدراسات الاجتماعية بسبب تزايد نتـــائج أبحـــاث الهندسة الوراثية من اجل تخليص أجنة بعيدا عن الأوضاع الطبيعية التي تنجم عن العلاقـــات الإنسانية الحميمة التي تجمع بين الزوج والزوجة ذلك ان المساعي التي ترمـــي إلـــى إلغـــاء وظيفة الام الطبيعية وتحويلها إلى مجرد (حاضنة) ينبئ ويعمل على القضاء علـــى الوظيفـــة البيولوجية للام وهو اكبر خطر يهدد الاسرة العربية في المستقبل .

رابعا : انكماش الاسرة النواة ..

إذا كانت الاسرة النواة قد حلت تدريجيا محل الاســـرة العربيـــة .بســـبب انتقـــال معظـــم المجتمعات العربية من نمط الحياة الريفية التقليدية إلى الحياة الحضرية وأن الاســـرة النـــواة والتي تتكون من الأب وألام وأطفالهما تجاوزت لكثير من المهام والأدوار التي كانت تقوم بـــها الاسرة الممتدة التي يعيش في كنفها مجموعة من الأجيال التي تنحدر من اصل دموي واحد .

ومع أن المناطق الريفية في كل المجتمعات العربية مازال يتسع فيها المجال لتمارس الاســـرة الممتدة دورها في تنشئة أفرادها وتربيتهم في إطار القيم الثقافية السائدة في المجتمـــع ، إلا أن زخم العولمة سيلاحق حتى الاسرة النواة .

كما تشير الكثير من الأبحاث والدراسات إلى أن العقود القادمة ستشهد ظهور عائلـــة يقيـــم كل من الزوج والزوجة خارج نطاقها ..وعوائل ستنشأ بعيدا عن هـــذا النمـــوذج..وعـــائلات تتكون من اقل من طفلين ..وعائلات يرأسها شخص واحد إمـــا الأب أو الام . وربمـــا ينشـــأ وجود لأفراد يعيشون وحيدين خارج نطاق أي نظام عائلي .

إن تنامي أعداد أطفال الشوارع يمثل شكلا من أشكال تواجد أفراد أســـرة خـــارج نطـــاق اسرهم .

تحديات أخرى تواجه العائلة :

ثمة تحديات عديدة يفترض أنها ستواجه الاسرة العربية يمكن إجمالها في آلاتي :

1- تزايد الميل للإقلال من عدد الأطفال وتحفظ العديد من الأمهات الشابات المتعلمات من عدم الإنجاب دفاعا عن القوام ورشاقة الجسم مع رغبة في الإقلال من نفقات تربية وتعليم الأطفال .

2- تزايد معدلات المرأة و (الزوجة) العاملة وخروجها عن دورها التقليدي كربة بيت ويترافق مع ذلك مطالبة المرأة بمزيد من الحقوق الاقتصادية (الاستقلال المالي) والسياسية ، وقد يشجع ذلك بعض الزوجات للتحليق خارج سرب العائلة وتطوير علاقات حميمة خارج (إطار الزواج).

3- تزايد مؤشرات جديدة كظهور العائلة المتعددة ، ويقصد بها العائلة المتعددة الآباء والأمهات ، إما من أصول واحدة أو من أصول متفرعة وهي عوامل تنتج جراء زواج الأب من زوجة ثانية لها أبناء من زوج سابق ويجتمع أطفال

4- كلا الزوجين السابقين تحت سقف واحد .. وثمة محاذير عديدة تتولد من شيوع هذا النمط والذي يتوقع أن ينتشر مع زخم العولمة .

5- يخشى ظهور نمط زواج الشاذين جنسيا وهو نمط بدا في الانتشار في العديد من الدول الغربية وفيه تنشا عائلة تتكون من رجلين أو امرأتين بدلا من زواج يقوم بين رجل وإمرة .

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن الألفية الثالثة ستشهد تبدلات وتنوع في أشكال العائلات وفي طبيعة وظائفها ، وستواجه المجتمعات تصدعات في ابنية القيم والتقاليد الموروثة كما سيعاني أفراد المجتمع مستقبلا من تعدد اختيار النموذج العائلي المناسب لكي يعيشوا ويتعايشوا كأفراد في نطاق مجتمع وسيكون الفرد هو الضحية بسبب تزايد الشعور بالوحدة والعدمية .

توصيات الدراسة:-

1- مطالبة الدول للعمل مع المنظمات والمراكز والجمعيات الأهلية والناشطة في ميادين العمل الاجتماعي للسعي بجدية لصياغة إستراتيجية اجتماعية تعبر عن سياسات اجتماعية تكون بمثابة دليل عمل وموجه فكري وأيديولوجي لحماية الاسرة العربية من المخاطر التي تهدد كيانها بسبب تدافع تيارات العولمة الاقتصادية والسياسية .

2- ضرورة أن تعمل الأقطار العربية مع الإقرار بخصوصية كل قطر على التنسيق مع الأقطار الأخرى لتوسيع مجالات التعاون المشترك سواء في إجراء البحوث العلمية أو المشاركة في الندوات والدورات التدريبية من اجل دعم موقف الاسرة ورعاية أفرادها وضمان حقوقها .

3- المطالبة بمراجعة قوانين الأحوال الشخصية وكافة التشريعات الاجتماعية خصوصا التي أقرت واعتمدت منذ عقود مضت وذلك لإدخال بعض التعديلات الضرورية عليها حتى تصبح مواكبة لروح العصر ومتماشية مع المستجدات المطروحة .

4- العمل على إنشاء (المركز العربي للدراسات الأسرية) ليكون مركزا نموذجيا علمي بحثي يستند على قاعدة بيانات إحصائية من كافة الدول العربية يتم من خلاله رصد كافة التغيرات ذات العلاقة بحاضر ومستقبل الاسرة العربية .

5- ضرورة تشجيع إنشاء مكاتب الاستشارات الأسرية لمساعدة أفراد الاسرة على إيجاد حلول لأي مشكلات يتعرضون لها .

6- توثيق مجالات التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بقضايا الاسرة والعمل على تبادل الخبرات مع الهيئات الدولية ذات العلاقة .